كلية : الاداب

القسم او الفرع : اللغة العربية

المرحلة: الثانية

أستاذ المادة : أ.م.د. إسراء صلاح خليل

اسم المادة باللغة العربية : نحو

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Grammar

اسم الحاضرة السادسة عشر باللغة العربية: نائب الفاعل

اسم المحاضرة السادسة عشر باللغة الإنكليزية: Deputy Subject

النَّائِبُ عَنِ الفَاعِلِ
نيابة المفعول به عن الفاعل ، وإعطاء المفعول حكم الفعل

يَنُـوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ فِيمَا لَهُ كَنِيلَ خَـيْرُ نَائِـلِ

- عرِّف نائب الفاعل ، وبم يُسَمَّيه بعض النحاة ؟

- **نائب الفاعل** ، هو : الاسم الواقع بعد فعل مبني للمجهول ، أو شِبْهِه ، نحو : أُكْرِمَ المجتهدُ ، ونحو: المحمودُ خلُقُه ممدوحٌ . فالمثال الأول نائب الفاعل (المجتهدُ) واقع بعد فعل مبني للمجهول ، ونائب الفاعل في المثال الثاني (خُلُقُه) واقع بعد اسم المفعول (محمود) ، وهو المراد بقولنا : شبهه .

ويُسَمَّيه بعض النحاة : المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه ، ولكن تسميته: نائب الفاعل أحسن ؛ لأن نائب الفاعل قد يكون في أصله مفعولاً ، وقد لا يكون مفعولا ، كالظرف ، أو المصدر ، أو الجار والمجرور ، كما سيأتي .

وبعض النحاة يسمّون الفعل المبني للمجهول : الفعل الذي لم يُسَمَّ فاعلُه ، أو يسمونه : الفعل المبني للمفعول .

ما الذي ينوب عن الفاعل بعد حذفه؟ وهل يُعطى النائب حكم الفاعل؟

- إذا حُذِف الفاعل ناب عنه المفعول به ويُسمَّى حينئذ : النائب عن الفاعل. ويُعطى حكم الفاعل في لزوم الرفع ، ووجوب التأخرّ عن رافعه، وتأنيث الفعل إن كان مؤنثا، وعدم جواز حذفه ؛ لأنه أصبح عُمدة لا يُستغنى عنه. مثال ذلك : نِيلَ خيرُ نائلٍ . فخيرُ : نائب فاعل، وهو في الأصل مفعول به : نال زيدٌ خيرَ نَائِلٍ، فَحُذِفَ الفاعل (زيد) وأُقيم المفعول به مُقامه، ولا يجوز تقديمه على رافعه الفعل؛ فلا تقول: خيرُ نائلٍ نِيلَ، على اعتبار أنه نائب فاعل مقدَّم، وإنما يجوز ذلك على اعتبار (خيرُ) مبتدأ خبره جملة (نِيلَ) ونائب الفاعل : ضمير مستتر تقديره (هو). ولا يجوز حذف نائب الفاعل؛ فلا تقول: نيلَ ، بدون نائب الفاعل .

- ما الأسباب الداعية إلى حذف الفاعل ؟

- الأسباب الداعية إلى حذف الفاعل ، نوعان :

1- أسباب لفظية 2 - أسباب معنوية .

1- الأ**سباب اللفظية** ، كثيرة ، منها :

أ- الإيجاز في العبارة،كما في قوله تعالى:﴿ فَعَاقِبُواْ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ ﴾ .

ب- المحافظة على السَّجع في الكلام المنثور ، نحو قولهم : مَنْ طابتْ سَرِيرتُه حُمِدَتْ سيرتُه ؛ إذ لو قال : حَمِدَ الناسُ سريرتَه ، لاختلف السَّجع .
ج- المحافظة على الوزن في الشَّعر ، كما في قول الأعشى :
عُلِّقْتُهَا عَرَضاً وعُلِّقَتْ رَجُلاً غيرى وعُلِّقَ أُخْرى غَيْرَها الرَّجُلُ
فالشاعر بَنَى الفعل (عُلّق) للمجهول ثلاث مرات ؛ لأنه لو ذَكَر الفاعل في كلَّ مرّة منها ، أوفي بعضها ما استقام له وزن البيت .
2- **الأسباب المعنوية** ، كثيرة أيضاً ، منها :

أ- أنّ الفاعل معلوم للمخاطب فلا حاجة إلى ذكره ، نحو قوله تعالى : ﴿ خُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ مِنۡ عَجَلٖۚ ﴾ .
ب-كونُ الفاعل مجهولاً للمتكلم نفسِه فلا يمكنُ تعيينه للمخاطب ، نحو : سُرِق متَاعِي .
ج- إذا لم تتعلَّقْ فائدةٌ بِذِكْره ، نحو قولك : سُرِق مَتَاعي . فلا فائدة من قولك: سرقَ اللصُّ مَتاعي ، إذا لم تكن تعرف هذا اللصّ . ومن ذلك قوله تعالى :﴿ وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٖ فَحَيُّواْ بِأَحۡسَنَ مِنۡهَآ أَوۡ رُدُّوهَآۗ ﴾ فَذِكْر الذي يُحَيَّي لا فائدة منه ، وإنما الغرضُ وجوب رَدَّ التحّية .
د- رغبة المتكلّم في الإبهام على السامع ، كقولك : تُصُدِّقَ بألفِ دينارٍ .
هـ- رغبة المتكلم في إخفاء الفاعل ، حفظاً لشرفه ، أو تحقيراً له ، نحو :
عُمَل عَمَلٌ مُنْكَرٌ ؛ تقول ذلك إذا عرفت الفاعل فلم تذكره حفاظا على شرفِه وسُمعتِه ، أو لم تذكره تحقيراً له على عمله المنكر .
و- إخفاء الفاعل خوفاً عليه ، نحو : ضُرِب زيدٌ ، إذا عرفت الضارب فلم تذكره خوفاً عليه .
ز- إخفاء الفاعل خوفاً منه ، نحو : سُرِق البيت ، إذا عرفت السارق فلم تذكره خوفاً منه .
ح- صَوْنُ الفاعل عن أن يقترن اسمه بالمفعول به في الذِّكر ، نحو: خُلِق الخنزير، فلم يُذكر الفاعل تعظيماً له بصون اسمه عن أن يقترن بالمفعول .

بناء الفعل الماضي ، والمضارع للمجهول

فَأَوَّلَ الفِعْلِ اضْمُمَنْ وَالْمُتَّصِلْ بِالآخِرِ اكْسِرْ فى مُضِىَّ كَوُصِلْ
وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضارِعٍ مُنْفَتِحَا كَيَنْتَحِى الْمَقُولِ فِيهِ يُنْتَحَى

- بَيِّنْ كيف يُبْنَى الفعل الماضي ، والمضارع للمجهول ؟
- **إذا كان الفعل ماضياً** : يُضَمُّ أَوَّله ويُكْسَرُ ما قبل آخره، نحو: وَصَلَ: وُصِلَ، دَعَا: دُعِيَ، رَمَى: رُمِيَ، ضَرَبَ: ضُرِبَ، فَهِمَ: فُهِمَ، أَخَذَ: أُخِذَ، سَأَلَ: سُئِلَ ، قَرَأَ : قُرِئَ .

أما إذا كان الفعل مضارعاً : فيضمّ أوّله ويُفتَح ما قبل آخره ، نحو : يَصِلُ : يُوصَلُ (تردُّ الواو المحذوفة من الماضي وَصَلَ) يَدْعُو : يُدْعَى ، يَرْمِي : يُرْمَى ، يَنْتَحِي : يُنْتَحَى ، يَضْرِبُ : يُضْرَبُ ، يَفْهَمُ : يُفْهَمُ ، يَأْخُذُ : يُؤْخَذُ ، يَسْأَلُ : يُسْأَلُ ، يَقْرَأُ : يُقْرَأُ .

بِنَاءُ الفعلِ المبدوء بتاء الْمُطَاوَعَة ،
والمبدوء بهمزة الوصل للمجهول .

وَالثَّانِيَ التَّالِيَ تَا الْمُطَاوَعَهْ كالأوَّلِ اجْعَلْهُ بِلاَ مُنَازَعَهْ
وَثَالِثَ الَّذِى بِهَمْزِ الوَصْلِ كَالأَوَّلِ اِجْعَلَنَّهُ كَاسْتُحْلِى

- ما معنى المطاوعة ؟
- معنى المطاوعة : قبولُ الفاعلِ أَثَرَ الفعلِ ، نحو : تعلَّمَ الطالبُ . فالفعل تعلَّم يفيد : المطاوعة ؛ لأن الطالب في الأصل كان مفعولا به للفعل عَلَّم، نحو : علَّم المدرسُ الطالبَ ، فأصبح فاعلا بقبول أثر الفعل (علَّم) وذلك عندما نُقل إلى باب تَفَعَّل . والمطاوعة بذلك تجعل المفعولَ فاعلاً ، وتجعل المتعدِّي لازماً ، نحو : كَلَّمْتُ الرجلَ ، تَكَلَّمَ الرجلُ .

- كيف يُبنى الفعل الماضي المبدوء بالتاء الزائدة للمجهول ؟ وكيف يُبنى للمجهول الفعل الماضي المبدوء بهمزة وصل ؟
- **الفعل الماضي المبدوء بتاء زائدة** سواء كانت للمطاوعة ، أم لغيرها : يُضم أوَّله وثانيه ، ويُكْسَرُ ما قبل آخره، نحو: تَعلَّمَ: تُعُلِّمَ ، تَكَسَّرَ: تُكُسِّرَ ، تَدَحْرَجَ : تُدُحْرِجَ ؛ تَغَافَلَ : تُغُوفِلَ ، تَبَاعَدَ : تُبُوعِدَ.

أمَّا الفعل الماضي المبدوء بهمزة وصل : فيضم أوّله وثالثه ، ويكسَرُ ما قبل آخره ، نحو : انْتَصَرَ : أُنْتُصِرَ ، انْطَلَقَ ، أُنْطُلِقَ ، اسْتَحْلَى : أُسْتُحْلِيَ .
* أما المضارع فيضم أوّله ويُفتح ما قبل آخره في جميع أحواله ، نحو : يَتَعلَّم : يُتعلَّمُ ، يَتَغَافَلُ : يُتَغَافَلُ ، يَسْتَحْلِي : يُسْتَحْلَى. *

بناءُ الفعل المعتلّ العين للمجهول

وَاكْسِرْ أَوِ اشْمِمْ فَا ثُلاَثِيٍّ أُعِلّ عَيْناً وَضَمٌّ جَا كـ" بُوعَ" فَاحْتُمِلْ

- كيف يُبْنَى الفعل المعتلّ العين للمجهول ؟

- **إذا كان الفعل الماضي ثلاثيا معتل العين** ، نحو : قال و باع ، فعند بنائه للمجهول يجوز في فائه (أوّله) ثلاثة أوجه ، هي :

1- **الكسر الخالص** ، وحينئذ ينقلب حرف العلّة ياء ، نحو: قِيلَ و بِيعَ .

ومنه قول الشاعر :

حِيكَتْ عَلَى نِيرَيْنِ إذْ تُحَاكُ تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ ولا تُشَاكُ.

وقد رويت الكلمة التي تحتها خط بالضم (حُوكت) فتكون بذلك شاهداً على الضم الخالص .

2- **الضم الخالص** ، وحينئذ ينقلب حرف العله واواً ، نحو : قُولَ و بُوعَ . ومنه قول الشاعر:

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيئاً لَيْتُ لَيْتَ شَباباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

ومنه رواية (حُوكت) في البيت السابق .

والضم الخالص : لغة بني دَبِير ، وبني فَقْعَس وهما من فُصحاء بني أَسَد .

وأشار ابن مالك بقوله (فاحتُمل) إلى ضعف هذه اللغة بالنسبة للغة الكسر ، ولغة الإشمام .

3- **الإِشْمَام** ، وهو : الإتيان بالفاء بحركة بين الضَّم والكسر . ولا يظهر ذلك إلا في اللفظ ، ولا يظهر في الخط ، وقد قرئ في السّبعة قوله تعالى:

﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ﴾ بالإشمام في " قيل ، وغيض " .

* أما الفعل المضارع فَتُقلب (الواو ، والياء) ألفا ، نحو : يَقُولُ : يُقَالُ ، يَبِيعُ : يُبَاعُ . *

اجتنابُ اللَّبْسِ في الفعل المعتل العين بعد بنائه للمجهول ، وكيفية بناء الفعل الثلاثي المضَعَّف للمجهول

وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبْ

- **ما المراد بقول الناظم : " وإن بشكلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجتَنَبْ " ؟**

- **مراده** : أنّ الفعل المعتل العين إنّما يجوز في فائه (الكسر ، والضم ، والإشمام) بشرط أَمْنِ اللَّبْس . فإذا خِيف اللَّبْسُ في حالة من الحالات الثلاث وجب اجتنابها إلى إحدى الحالتين الأخريين وذلك لاجتناب اللّبس ، فمثلا :إذا أُسند الفعل الثلاثي المعتل العين بعد بنائه للمجهول إلى ضمير المتكلم ، أو المخاطب ، أو الغائب (نون النسوة) فإما أن يكون واوياً ، أو يائيا :

- **فإذا كان واويا** ، نحو : صَامَ (من الصَّوم) وجب عند ابن مالك كسر الفاء ، أو الإشمام ؛ فتقول : صِمْتُ، وصِمْنَ . ولا يجوز الضم ؛ فلا تقول : صُمْت ؛ لئلا يَلْتَبِسَ بالفعل المبني للمعلوم فإنه مضموم ، نحو : صُمْتُ رمضانَ ، وصُمْنَ .

- **وإذا كان يائيا** ، نحو : بَاعَ (من البيع) وجب عند ابن مالك ضَمُّ الفاء ، أوالإشمام ؛ فتقول : بُعْتُ، وبُعْنَ. ولا يجوز الكسر؛ فلا تقول: بِعْت؛ لئلا يلتبس بالفعل المبني للمعلوم فإنه مكسور، نحو : بِعْتُ الثوبَ ، وبِعْنَ .
وهذا الوجوب الذي ذكره ابن مالك لم يُلْتفت إليه عند غيره ، بل جَوَّزوا الأوجه الثلاثة مطلقاً ، ولم يُلتفت إلى الالتباس ، ومع ذلك فإن اجتناب الالتباس هو الأَوْلى والأرجح .
- **كيف يُبْنَى الفعل الثلاثي المضعّف للمجهول ؟**
- الفعل الثلاثي المضعّف يُبْنى للمجهول كما يُبنى الفعل الثلاثي المعتل العين، فيجوز في فائه الضم ، والكسر ، والإشمام ؛ تقول في (حَبَّ) حُبَّ وحِبَّ ، وإن شئتَ أَشْمَمْتَ .

بناء الفعل المعتل العين غير الثلاثي الذي على وزن اِنْفَعَلَ ، أَوِ افْتَعَلَ للمجهول

وَمَا لِفَا بَاعَ لِمَا العَيْنُ تَلِى فى اخْتَارَ وَانْقَادَ وَشِبْهٍ يَنْجَلِى

- **كيف يُبْنَى للمجهول الفعل المعتل العين غير الثلاثي الذي على وزن انْفَعَلَ ، أو افْتَعَلَ ؟**
- إذا كان الفعل المعتل العين غير ثلاثي ، وكان على وزن انفعل ، أو افتعل ، نحو : اخْتَارَ و انْقَادَ ، جاز في حرفه الثالث ما يجوز في فاء (باع) من الضم، والكسر، والإشمام، نحو: اِخْتِيرَ ، وانْقِيدَ ، واُخْتُور، واُنْقُود.
أمَّا حركة الهمزة فتضم إن كان الحرف الثالث مضموماً ، وتُكسَر إنْ كان الحرف الثالث مكسوراً ، وتُقلب الألف واواً مع الضم ، وياءً مع الكسر ،كما ترى ذلك واضحاً في الأمثلة السابقة .
* أما المضارع فيضم أوله وتبقى ألفه ؛ لأن ما قبلها مفتوح ، نحو : يَخْتَارُ : يُخْتَارُ . *

- **ما مراد الناظم بقوله: " لِمَا العينُ تَلِى " ، وقوله: " شِبْهٍ يَنْجَلِى " ؟**
- **مراده بالقول الأول** : الحرف الثالث من (انفعل ، أوافتعل) يكون كالتاء، والقاف في نحو: اختار، وانقاد . فالعين (الألف) تليه (أي : تقع بعده) .
ومراده بالقول الثاني : كل ما أشبه (اختار) من باب افتعل ، و(انقاد) من باب انفعل فله حكمهما من حيث الضم ، والكسر ، والإشمام ،وحركة الهمزة، وقلب الألف واواً ، أو ياء .

أنواع النائب عن الفاعل
وشرط كل نوع

وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرِ أَوْ حَـرْفِ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِى

- اذكر أنواع النائب عن الفاعل .

- ينوب عن الفاعل بعد حذفه وبناء فعله للمجهول واحد من أربعة أشياء، هي : المفعول به ، فإن لم يُوجَد فالظرف ، أو المصدر ، أو الجار والمجرور .

- ما شروط نيابة الظرف عن الفاعل ؟

- يشترط في الظرف لكي يكون نائبا عن الفاعل شرطان :

1- أن يكون مُتَصَرِّفاً ، والمراد بالظرف المتصرف : الذي لا يلازم النصب على الظرفية ، فيأتي مرفوعاً ، ومنصوبا ، ومجروراً حسب موقعه في الجملة ،نحو: يَوْم ، وزَمَن ، ووَقْت ، وسَاعَة ، ودَهْر ، وحِين ؛ تقول : اليومُ جميل (بالرفع) وقضيتُ يوماً سعيداً (بالنصب) وأقرأ القرآن كلَّ يوم (بالجر) فإن كان الظرف ملازماً للنصب على الظرفية سُمِّي غير متصرف ، ولا يصلح للنيابة عن الفاعل ؛ لأنه لَزِمَ النصب في كلام العرب ، وهو نوعان :

أ- نوع يلزم النصب على الظرفية فقط ، نحو : مَعَ ، وقَطُّ ، وعِوَضَ ، وإذا ، وسَحَرَ - إذا أُريد به سحر يوم بعينه - .

ب- نوع يلزم أحد أمرين : النصب على الظرفية ، أو الجر بـ (مِنْ) ، نحو : عِنْدَ ، وثَمَّ ، وقَبْلُ ، وبَعْدُ . وهذان النوعان غير متصرفين فلا يصلحان للنيابة عن الفاعل .

2- أن يكون مُخْتَصّاً ، والمراد بالمختص : ما كان مفيداً بسبب الوصف ، أو الإضافة ، أو لأنه عَلَم ، نحو : سُهِرَت ليلةٌ قمراءُ ، وسِيَر يومُ الجمعةِ ، وصِيمَ رمضانُ . فكلٌ مما تحته خط يعُرب نائبا للفاعل ؛ لأنه ظرف متصرف ومختص بالوصف في المثال الأول ، ومختص بالإضافة في المثال الثاني ، وعَلَمٌ في المثال الأخير . فإذا لم يكن الظرف مختصا لم يصلح أن يكون نائبا عن الفاعل ، نحو : سُهِرَتْ ليلةٌ ، وسِيرَ يومٌ ؛ وذلك لعدم الفائدة لأن الظرف غير مختص .

- ما شروط نيابة المصدر عن الفاعل ؟ .

- يشترط له شرطان :

1- أن يكون متصرفاً 2- أن يكون مختصا .

1- فالمصدر الْمُتصَرَّف ، هو : الذي لا يلزم النصب على المصدريّة ، بل يأتي مرفوعا ، ومنصوبا ، ومجروراً حسب موقعه في الجملة ، نحو : فَهْم ، وعِلْم ، واسْتِغْفار ، وضَرْب ؛ تقول : فَهْمُ الجملةِ ضروريٌّ لإعرابها ، إنّ فَهْمَ الجملةِ ضروري لإعرابها ، لِفَهْمِ الجملة أثرٌ في إعرابها .

فإذا لزِم المصدر النَّصب على المصدريّة سُمّي غير متصرف ، نحو : سبحانَ اللهِ، ومَعَاذَ اللهِ ، ولا يصلح للنيابة عن الفاعل فهو لا يقع إلا منصوباً على أنه مفعول مطلق .

2- والمصدر المختص ، هو: المفيد إما بسبب الوصف ، أو الإضافة ، أو العدد، نحو : رُكِعَ رُكُوعٌ طويلٌ ، وسُجِدَ سُجُودُ الخاشعين ، وضُرِبَ ضربتان . فكلٌّ مما تحته خط يعرب نائبا للفاعل ؛ لأنه مصدر متصرف ومختص بالوصف في المثال الأول ، وبالإضافة في الثاني ، ودالّ على العدد في المثال الثالث. ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ ﴾ .

فإذا لم يكن المصدر مختصا لم يصلح أن يكون نائبا عن الفاعل ، نحو : ضُرِبَ ضَرْبٌ ، وسُجِدَ سُجُودٌ ؛ وذلك لعدم الفائدة لأن المصدر غير مختص .

- ما شروط نيابة الجار والمجرور عن الفاعل ؟

- يشترط لنيابة الجار والمجرور ثلاثة شروط، هي :

1- أن يكون المجرور مختصّاً ، وذلك بأن يكون معرفة ، أو مختصا بإضافة ، أو وصف ، نحو : مُرَّ بزيدٍ ، وجُلِسَ في الدار ، و : جِيءَ برجلٍ كريمٍ. ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِيٓ أَيۡدِيهِمۡ ﴾ ، ولا يجوز قولك : جُلِس في دارٍ ، ولا : جِيءَ برجلٍ ؛ وذلك لعدم الفائدة لأن المجرور ليس معرفة ، وغير مختص لا بوصف ، ولا بإضافة .

2- ألاَّ يكون حرف الجر مُخْتَصاً بشيء معيَّن ، فلا تُستعمل أحرف القسم ؛ لأنها مختصة بجرّ الْمُقْسَمِ به ، ولا تستعمل (مُذْ ، ومُنْذُ) لاختصاصهما بجر الزمان ، ولا يُستعمل حرف الجر (رُبَّ) لأنه مختص بجر النكرات .

3- ألا يكون حرف الجر دالاًّ على التعليل (كاللام ، والباء ، ومِنْ ، وفي) إذا اسْتعمِلتْ للدلالة على التعليل ؛ ولهذا امتنعت نيابة المفعول لأجله عن الفاعل . ويجوز استعمال هذه الأحرف إذا لم تدلّ على التعليل ، كما مَرَّ بك في أمثلة الشرط الأول .

حكم نيابة غير المفعول به إذا وُجِد المفعول به

وَلاَ يَنُوبُ بَعْضُ هَذِى إنْ وُجِدْ فى اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِدْ

- ما حكم نيابة غير المفعول به في حالة وجود المفعول به ؟

- في هذه المسألة خلاف :

1- مذهب البصريين - إلاّ الأخْفَش – : أنه يتعيّن نيابة المفعول به عن الفاعل مع وجود المصدر، والظرف ، والجار والمجرور ، نحو : ضَرَبَ الشرطيُّ زيداً ضرباً شديداً يومَ الجمعةِ أمامَ الأمير في دارِه . ففي هذا المثال اجتمع المفعول ، والمصدر ، والظرف ، والجار والمجرور فعند بناء الفعل

(ضَرَبَ) للمجهول فإنه يتعيّن عند البصريين أن يكون المفعول بـه (زيداً) هو النائب عن الفاعل ؛ فتقول : ضُرِب زيدٌ ضرباً شديداً يومَ الجمعةِ أمامَ الأميرِ في دارِه .

2- **مذهب الكوفيين** : أنه يجوز نيابة المفعول به ، أو غيره مع وجود المفعول به سواء تقدّم المفعول به ، أم تأخّر ، فيجوز عندهم أن تقول : ضُرِبَ ضربٌ شديدٌ زيداً . في هذا المثال نـاب المصدر عن الفاعل مع وجود المفعول به (زيداً) وتأخّره ، ويجوز عندهم أن تقول : ضُرِبَ زيداً ضربٌ شديد . في هذا المثال نـاب المصدر عن الفاعل مع وجود المفعول بـه وتقدّمه ، واستدلوا لذلك بقراءة أبي جعفر في قولـه تعالى : ﴿ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴾ ببنـاء الفعل (يجزى) للمجهول ، فنـاب الجار والمجرور (بِما) عن الفاعل مع وجود المفعول به (قوماً) .

3- **مذهب الأخفش** : فيه تفصيل :

أ- إذا تقدم غير المفعول به على المفعول به جاز أن يكون كلُّ واحدٍ منهما نائبا عن الفاعل ؛ فتقول : ضُرِبَ في الدار زيدٌ ، بنيابة المفعول بـه ؛ إذ إنّ أصل الجملة : ضَرَبَ الرجلُ في الدار زيداً . ويجوز كذلك أن يكون الجار والمجرور نائبا عن الفاعل ؛ فتقول : ضُرِبَ في الدارِ زيداً ، وجواز المثالين عند الأخفش ؛ بسبب تقدم الجار والمجرور على المفعول به ، وكذلك الحال إذا تقدم الظرف، أو المصدر على المفعول به .

ب- إذا تقدّم المفعول به على غيره تعيّن نِيابة المفعول به عن الفاعل ، نحو : ضُرِبَ زيدٌ في الدار . ولا يجوز نيابة الجار والمجرور عن الفاعل في هذه الحالة ؛ فلا تقول : ضُرِبَ زيداً في الدار ، ولا يجوز : ضُرِبَ زيداً ضربٌ شديدٌ ، بنيابة المصدر ؛ وذلك لأن المفعول به متقدّمٌ .

جواز نيابة أحد المفعولين عن الفاعل

وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ ينُوبُ الثَّانِ مِنْ ... بَابِ كَسَا فِيمَا الْتِبَاسُهُ أُمِنْ
فى بَابِ ظَنَّ وَأَرَى الْمَنْعُ اشْتَهَرْ ... وَلاَ أَرَى مَنْعاً إِذَا القَصْدُ ظَهَرْ

- ما الذي ينوب عن الفاعل إذا كان الفعل متعدياً إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ؟

- إذا كان الفعل من باب (أَعْطَى ، وكَسَا) وبُني الفعل للمجهول جاز إنابة أحد المفعولين عن الفاعل إذا أُمِنَ اللَّبْس باتفاق - وهذا هو مراد الناظم من البيت الأول - تقول كُسِيَ زيدٌ جُبَّةً ، وأُعْطِيَ عمرٌو درهماً . فزيد ، وعمرو : نائبان عن الفاعل ، وأصلهما المفعول الأول .

ويجوز أن يكون المفعول الثاني هو النائب عن الفاعل ؛ فتقول: كُسِيَ زيداً جُبَّةٌ، وأُعْطِيَ عمراً درهمٌ. أما إذا حَصَل لَبْسٌ وجب أن يكون المفعول الأول هو النائب عن الفاعل ، نحو: أُعطيتُ زيداً عمراً؛ فتقول: أُعِطَي زيدٌ عمراً ، ولا يجوز نيابة المفعول الثاني عن الفاعل ؛ لحصول اللَّبس لأن كل واحدٍ

منهما يصلح أن يكون آخِذاً ومأخوذاً ، بخلاف قولك : أُعْطي عمراً درهمٌ ، فمعلوم أن الآخِذ (عمرو) والمأخوذ (الدرهم) ؛ لأن الدرهم لا يصلح أن يكون آخِذاً .

- فيم اعترض الشارح على الناظم في مسألة جواز إنابة أحد المفعولين عن الفاعل إذا أمن اللبس ؟
- اعترض ابن عقيل على الناظم في نقله (الاتفاق) في جواز نيابة المفعول الثاني عن الفاعل عند أَمْن اللَّبس إنْ قَصَد الناظم أنه اتفاق النحويين جميعاً ؛ ذلك لأن مذهب الكوفيين لا يُجيز نيابة المفعول الثاني عن الفاعل إذا كان المفعول الأول معرفة ، والثاني نكرة ، ويتعين عندهم أن يكون المفعول الأول هو النائب عن الفاعل ، ففي نحو : أعطيت زيداً درهما ؛ تقول : أُعْطِيَ زيدٌ درهماً ، ولا يجوز عند الكوفيين قولك : أُعْطِيَ درهمٌ زيداً .

- ما الذي ينوب عن الفاعل إذا كان الفعل متعدياً لثلاثة مفاعيل ، أو لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ؟
- إذا كان الفعل من باب (ظنّ ، أو أَرَى) وبُني الفعل للمجهول فالمشهور عند النحويين أنه يجب نيابة المفعول الأول عن الفاعل، ويمتنع نيابة المفعول الثاني في باب (ظنّ) وكذلك يمتنع نيابة الثاني، والثالث في باب (أَرَى) وأخواتها : كأَعْلَمَ ، وأَنْبَأَ ، ونَبَّأَ ...إلخ ؛ تقول : ظُنَّ زيدٌ قائماً ، ولا يجوز : ظُنَّ زيداً قائمٌ ؛ وتقول : أُعْلِمَ زيدٌ فرسَك مُسْرَجاً ، ولا يجوز نيابة المفعول الثاني ؛ فلا تقول : أُعْلِمَ زيداً فرسُك مسرجاً ، ولا يجوز نيابة الثالث ؛ فلا تقول : أُعْلِمَ زيداً فرسَك مُسْرَجٌ . وهذا هو المشهور عند النحويين .

- اذكر الخلاف في مسألة نيابة المفعول الثاني ، والثالث في بابي ظنَّ ، وأرى ؟
– **نقل ابن أبي الربيع ، وابن المصنف** الاتفاق على منع نيابة المفعول الثالث في باب أرى ، وليس الأمر كما زعما فقد نقل غيرهما جواز نيابة المفعول الثالث بشرط أَمْنِ اللّبس ، نحو : أُعْلِمَ زيداً فرسَك مسرجٌ .
وذهب قوم منهم المصنِّف إلى : أنه لا يتعيَّن نيابة المفعول الأول لا في بابِ (ظنّ) ولا باب (أعلم) لكن بشرط أن يُؤمن اللّبس ، نحو : ظُنَّ زيداً قائمٌ ، وأُعْلِمَ زيداً فرسُك مسرجاً . وهذا هو مراد الناظم بقوله : " ولا أرى منعاً إذا القَصْد ظَهر " .
أما إذا حَصَل لَبْس تعيَّن نيابة المفعول الأول في بابي (ظن ، و أرى) ففي قولك : ظَنَنْتُ زيداً عمراً ، وأَعْلَمْتُ زيداً عمراً منطلقاً ، لا يجوز عند البناء للمجهول أن تقول : ظُنَّ زيداً عمرٌو ، ولا : أُعلِمَ زيداً عمرٌو منطلقاً .
* إذا كان المفعول الثاني جملة تعيّن نيابة المفعول الأول ، نحو : ظُنَّ زيدٌ يُكْرِمُ والديه. *

الفعل المبني للمجهول لا يرفعُ إلا نائبَ فاعلٍ واحداً فقط

وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا

- ما مراد الناظم بهذا البيت ؟

- مراده : أن الفعل المبني للمجهول لا يرفع إلا نائب فاعل واحداً فقط فلو كان الفعل ناصباً مفعولين فأكثر أَقمتَ واحداً منها مُقَامَ الفاعل ، ونصبتَ الباقي ، نحو : ظُنَّ زيدٌ قائماً ، وأُعْلِمَ زيدٌ عمراً قائماً ... وهكذا .

فحكم الفعل المبني للمجهول في ذلك كحكم الفعل المبني للمعلوم ، لا يرفع إلاَّ فاعلاً واحداً فقط .